

❖ الدراسة التفصيلية للربحية التجارية

إذا لاقت الفكرة الاستثمارية القبول بعد إعداد دراسة الجدوى المبدئية، لزم الأمر إعداد الدراسة التفصيلية للجدوى. وهي الدراسة الكاملة عن المشروع التي توضح أبعاد الفكرة الاستثمارية من جوانبها المختلفة. وهي تشمل بصفة أساسية على ما يأتي:

1- الدراسة التسويقية

تعتبر دراسة الطلب على منتجات المشروع من أهم عناصر الدراسة التسويقية وتتضمن هذه الدراسة الجوانب التالية:

- * دراسة العوامل المحددة للطلب والعرض بالنسبة للسلعة التي سينتجها المشروع.
- * التعرف على هيكل السوق (Market Structure) وحجمه وخصائصه والإجراءات المنظمة للتعامل فيه.
- * تحليل العرض السابق والحالي من حيث مصدره: مستورد أو إنتاج محلي، حجم المبيعات، مدى استقرار الأسعار، والسياسات التسويقية للمنافسين... الخ.
- * تقدير نصيب المشروع في السوق على ضوء الطلب والعرض وظروف المشروع أمام المنافسين له وتحديد معالم السياسة التسويقية المقرر اتباعها.

2- الدراسة الفنية للمشروع

على ضوء الدراسة التسويقية تتحدد معالم الدراسة الفنية للمشروع. والمقصود بالدراسة الفنية كل ما هو مرتبط بإنشاء المشروع وتشبيده أقسامه وإقامة الآلات والمعدات وتحديد احتياجاته من مستلزمات الإنتاج وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل للسنة القياسية. وبصفة عامة تتناول الدراسة الفنية للمشروع الجوانب التالية:

(أ) الدراسة الهندسية للمشروع

- * دراسة وتحليل موقع المشروع.
- * دراسة العملية الإنتاجية وتحديد المساحات المطلوبة.
- * تحديد احتياجات المشروع من الآلات والمعدات.
- * تحديد احتياجات المشروع من الخامات والمستلزمات.
- * تقدير احتياجات المشروع من الطاقة.
- * تقدير احتياجات المشروع من الأثاث ووسائل النقل.
- * تقدير احتياجات المشروع من العمالة المباشرة والاحتياجات الإشرافية والإدارية وهيكل تنظيمها.

(ب) تقدير التكاليف الرأسمالية للمشروع

ترتكز دراسة تكاليف المشروع في إعداد القوائم المالية التي تمكن من تقدير الاحتياجات المالية. وتتضمن دراسة تكاليف المشروع:

- * تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع.
- * تقدير تكاليف التشغيل لسنة قياسية.

3- الدراسة التمويلية

إذا ما تم تقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل أمكن للقائمين على دراسة الجدوى اقتراح الهيكل التمويلي المناسب للمشروع.

وقد ينقسم التمويل إلى تمويل داخلي (أموال الملاك) أو تمويل خارجي (تسهيلات ائتمانية وقروض داخلية أو خارجية). فإذا ما كان المشروع قابلاً للتمويل - بمعنى أن رأس المال المطلوب من الممكن توفيره - يبدأ إعداد القوائم المالية التالية:

- * قائمة رأس المال وبيان الشركاء.
- * الجدول الزمني المقترح لسداد المال.
- * الجدول الزمني المقترح للحصول على القروض.
- * الجدول الزمني لسداد القروض.
- * الجدول الزمني لسداد التكاليف الاستثمارية.
- * قائمة مصادر واستخدامات التمويل.
- * موازنة الموارد والاستخدامات بالنقد الأجنبي.

أما إذا كان المشروع غير قابل للتمويل تبدأ دراسة أخرى لتقليل الفجوة بين الأموال المطلوبة للتمويل والإمكانات التمويلية المتاحة، أو التفكير في اختيار بديل آخر قابل للتمويل بالإمكانات المتاحة. ولكن إذا لم تتوافر الإمكانات المطلوبة لتمويل المشروع فلا مفر من اتخاذ القرار بالإلغاء والتوقف عن الدراسة مهما كانت الجدوى الاقتصادية للمشروع.

4- التقييم المالي والاقتصادي للربحية التجارية

إذا اجتازت الدراسة مرحلة إمكانية التمويل تصل إلى مرحلة تقدير مدى صلاحية المشروع الاقتصادية. وتبدأ بإعداد ملخص نتائج الأعمال التي تمكن من تقييم المشروع على أساس المقاييس المختلفة للربحية وينحصر هذا التقييم في قياس مدى قدرة المشروع على أن يدر عائداً مباشراً مناسباً.

وهناك العديد من المعايير الموضوعية التي تستخدم للتقييم المالي والاقتصادي للمشروع يمكن للفائمين على دراسة الجدوى استخدامها ومن بين هذه المعايير التي سنعرض لها:

(1) تحليل التعادل

وهي طريقة لفحص العلاقات بين الإيرادات والتكاليف لتقرير الحد الأدنى لحجم الإنتاج اللازم للتعادل (أي عدم تحقيق ربح أو خسارة). وهو مؤشر أولى يساعد على الكشف عن مدى ربحية المشروع.

(2) فترة الاسترداد

وهي من الطرق التقليدية التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولى من حيث القدرة على استعادة أمواله ويكون ذلك إما للرغبة في إعادة استثمارها أو لعدم الثقة في الظروف الاقتصادية.

والمقصود بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية التي يسترد فيها المشروع التكاليف الاستثمارية التي أنفقت وأساس المفاضلة فيها هو المشروع الذي يمكن المستثمر من استرداد أمواله في أسرع وقت ممكن.

(3) المعدل المتوسط للعائد

ويقوم على إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الاستهلاك والضرائب إلى متوسط قيمة الاستثمار اللازم للمشروع.

(4) صافي القيمة الحالية

يشير صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والنتيجة عن هذا المشروع. والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع. فإن كان صافي القيمة الحالية موجباً - أي تزيد القيمة الحالية للتدفقات الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة - كان المشروع الاستثماري مربحاً، والعكس صحيح. وفي حالة وجود أكثر من مشروع استثماري يفضل المشروع الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية.

(5) دليل الربحية (نسبة المنافع للتكاليف)

ويقصد به خارج قسمة القيمة الحالية للتدفقات الداخلة من المشروع الاستثماري على القيمة الحالية للتدفقات الخارجة لهذا المشروع. فإن كان الدليل (النسبة) أكبر من الواحد الصحيح كان المشروع الاستثماري مربحاً والعكس صحيح. ويفيد دليل الربحية لكل من الحوارات المتنافسة في ترتيبها على أساس ربحيتها تمهيداً لاختيار الحوار الأكثر ربحية.

(6) معدل العائد الداخلي

يعتبر معيار معدل العائد الداخلي من أهم المعايير المستخدمة في التقييم والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المختلفة. ويستخدمه البنك الدولي حالياً في كل أنواع التحليل المالي والاقتصادي للمشروعات. وكذلك تستخدمه معظم مؤسسات التمويل الدولية عند قبولها أو رفضها للمشروعات المقدمة إليها بغرض التمويل.

ويتمثل هذا المعيار في المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري. وبمعنى آخر هو معدل الخصم الذي عنده تكون صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري تساوي صفر.

تلك هي أهم المعايير المستخدمة في تقدير الربحية للمشروع المقترح والتي تساهم في اتخاذ قرار بإقامة المشروع أو صرف النظر عنه حسب نتائج هذه المعايير.